غضب شعبي عارم بعد وفاة أحد المتقاعدين على بوابة بريد في عدن..

المتقاعدون والمنقطعون.. من ينصفهم من الظلم؟!

تقرير/ الخضر عبدالله

سادت الأوساط الشعبية حالة من الغليان والغضب الشعبي غير المسبوق جراء المعاملات المهينة لبعض مكاتب البريد للمتقاعدين، وبالذات بعد أن توفي أحد المتقاعدين على بوابة مكتب بريد في عدن، وهو ينتظر استلام راتبه الذي ظل يبحث عنه لفترة طويلة دون جدوى.

متقاعدون ومنقطعون عسكريون ومدنيون - أيضاً - وقع عليهم الظلم الذي بات يهدِّد أسرهم بشكل كبير جداً في حياتهم المعيشية وقوتهم الضروري ، ومع هذا لم نرَ أي معالجات لأوضاعهم ولو بصورة معالجات بسيطة, وقبل أن يستفحل الأمر ويتحول إلى حشود عارمة ومسيرات واعتصامات تعم شوارع المدن الرئيسية - كما حدث مسبقاً - فيؤدي ذلك إلى شلّ الحركة وتوقف عجلة الحياة، وهذا في المجمل يقود إلى فوضى عارمة نتيجة الأعمال العسكرية التي قد تستهدف التجمعات والمظاهر العسكرية، نتيجةً لاندساس وباء آثم بطبخة خارجية في صفوف المظلومين المتقاعدين المطالبين بحقوقهم، وحينها سيكون الجميع متضررون: سلطة.. ومعارضة.. ومواطنون .. ووطن.. وقبل أن يحصل كل هذا أنصتوا لما يقوله هؤلاء المتقاعدون في المحافظات الجنوبية، وابدؤوا بتطبيق القوانين الصادرة بإعادة المنقطعين لأعمالهم، وكذا تسوية رواتب المتقاعدين المظلومين..

"الأمناء" بدورها عملت على تسليط الضوء على قضايا هؤلاء المتقاعدون والمنقطعون، في ظل ظروف بالغة الدقة والأسى، خاصة بعد حرب المليشيا التي تسببت بانقطاع في الرواتب، وقد تتسبب بمجاعة كبيرة في البلد، إذا ما استمر الوضع على حالته تلك..

تهدئة الوضع

كانت بداية تقريرنا مع العقيد "علي محمد الحريري" - متقاعد- والذي تحدث قائلا:" إن ما هو حاصل على أرض الواقع أن السلطة في بلادنا لم تكن جادة في النظر إلى تظلمات المتقاعدين العسكريين في المحافظات الجنوبية, وإنما قامت بتهدئة الوضع بأسلوب مهادن ومخادع لتأمن مؤقتاً خروج هؤلاء المتقاعدين في مسيرات احتجاجية.. والدليل على ذلك ما يتناقله المتقاعدون أنفسهم هنا في الجنوب ".

وأضاف: " مرَّت الأعوام تلو الأعوام ونحن المتقاعدون مهضومون ، حُرمنا من حقوقنا رغم أننا خدمنا الوطنَ ما يقارب الثلاثون عاما, واليوم أصبح المستجد يستلم راتباً أكثر من العميد ، حيث يستلم 70 ألف ريال وهذا ظلم في حقوقنا نحن المتقاعدون ، ونأمل من الحكومة ترتيب أوضاعنا أسوة بزملائنا الذين تحصلوا على حقوقهم".

متقاعدون: نناشد الجهات المعنية بأخذ مطالبنا بعين الاعتبار فنحن نتابع كثيراً دون جدوى

ظلم مرير

أما الجندي "معاذ سعيد اللحجي" فيقول : "التحقت بالخدمة العسكرية بداية العام 1990م الحرس الجمهوري وحصلت على الرقم وبقيت في الخدمة العسكرية بهذا الرقم حتى العام 1995م التحقت خلالها بالعديد من الفرق العسكرية وكذا حرب صيف 1994م شاركت فيها ، بعدها حصل لي ظرف أسري كوني من يعول الأسرة ووحيدها ، أجبرني هذا الظرف على ترك الخدمة (غياب) لنحو شهر ونصف ، وعند عودتي إلى المعسكر بعد فترة الغياب فوجئت بقائد الكتيبة التي أنضوي فيها, يبلغني بأنه قد تم فصلي ومصادرة رقمي العسكري و إعطائه شخصاً آخر ، وظللت أتردد على الكتيبة والمعسكر لعلي أجد من ينصفني ويعيدني إلى كتيبتي ، لكن ما حصل أن قائد الكتيبة طلب مني بطاقتي العسكرية وطردني من المعسكر وهددني بالحبس إن عدت إلى المعسكر مرة أخرى, ومن يومها وأنا أعرض قضيتي في الصحف ولكن دون فائدة.."

مواطنون: السلطة والجهات المختصَّة لم تكن جادة في النظر إلى تظلمات هؤلاء المساكين

الانتقائية في معالجة الأوضاع

ويقول المساعد ثاني "علي محمد صالح" : " لا نريد الانتقائية في معالجة الأوضاع للمتقاعدين والمنقطعين العسكريين ، لأن مثل هذا العمل يضر بالمصلحة الوطنية قبل كل شيء, حيث يدفع البعض إلى البحث عن طريق غير مشروعة ، معتقدين بأن ذلك هو السبيل للإلتفات إلى مطالبهم ونيلهم الحقوق ..ولكي يشعر المجتمع قاطبة بأن الدولة جادة في معالجة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها من الأوضاع يجب عليها معالجة أوضاع المتقاعدين دون اجتزاء أو ترحيل لينعكس ذلك إيجابياً على الدولة وتنعم بالاستقرار والسلم الاجتماعية".

وعود إلى مالا نهاية

والتقينا بالأخ "نصر قائد أحمد" فتحدث إلينا وقال : " بعد أكثر من سنوات من المتابعة شُكّلت لجنة لتسجيل المتقاعدين والمنقطعين العسكريين والمدنيين وعند الانتهاء من تسجيل الأسماء ,ذهبت ((اللجنة)) بقائمة الأسماء إلى دائرة شؤون الأفراد لتظل هنالك حبيسة الأدراج إلى يومنا هذا ، الأمر الذي دفعنا إلى مواصلة المتابعة والتسجيل مرة أخرى في كشوفات تظلمات شملت كافة المتقاعدين والمنقطعين.. وهكذا تستمر عمليات المتابعة لتستمر معها الوعود إلى مالا نهاية ".

قرار دون تنفيذ

بينما المتقاعد "علي محمد ردماني" أشار قائلاً: " قبل الحرب المشؤومة سمعنا أخباراً تقول بأن هناك لجنة تسجل المظلومين من المتقاعدين والمنقطعين في مدينة عدن في خورمكسر ، وبقينا نتابع هذه اللجنة أياماً طويلة, وحتى هذه اللحظة لازلنا نحمل ملفاتنا ونتتبع آثار اللجنة التي باتت مخفية ولم نرَ منها أي شيء إلا الوعود العرقوبية بحل العسكريين الجنوبيين ، وعبر صحيفتكم الغراء نناشد الجهات المعنية بأخذ مطالبنا بعين الاعتبار.."

واختتم "أحمد على ناصر" - متقاعد - يقول :" في جميع أنحاء العالم يجري التعامل مع المتقاعدين بالاحترام والتقدير من الدولة والمجتمع، على اعتبار أنهم قد قدموا كل ما يملكون من جهد وتفان في خدمة الدولة والمجتمع أثناء خدمتهم الفعلية التي قضوها في العمل والإنتاج أيام شبابهم، وكان هذا التقدير والاحترام لشريحة المتقاعدين قائماً عندنا في دولة الجنوب أسوة ببقية دول العالم ، اليوم ونحن في الجنوب فإن جميع فئات المجتمع وشرائحه لا يحصلون على حقوقهم المشروعة" .